ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني
صادر عن طرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك في
غير الغالب قوله تفيد تحقيق وقوعه اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون
الثاني صادر عن علم وتحقق دائما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح
من غير الغالب قوله وما اشبه ذلك ما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع
مبتدا واشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة
صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها اي مثل الافعال
السبعة في العمل لا في المعنى ويحتمل ان الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون
في محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان
لما ومراده بما ينصب مفعولين اعم من ان تكون من افعال القلوب التي لم يذكرها
سابقا نحو درى تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملا	يكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا او من افعال التصيير كجعلت الطين ابريقا اي صيرته
ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتحصل
من هذا ان جعل تكون من افعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن افعال
التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى اوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات
والنور وبمعنى اوجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم اي فرضه
وبقي في كلام المص بحث وهو ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة
اي وما اشبه هذه الامثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله السابق وهي سبعة
لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب مفعولين يعني ان مرجع الاشارة الافعال
التي ذكرت سابقا فالمعنى وما اشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب مفعولين
فيعكر على قوله سابقا وهي سبعة واجيب باختيار الشق الثاني وهو ان
المشار اليه الافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب مفعولين وان قوله
فيما سبق وهي سبعة الحصر فيه اضافي اي بالنسبة للمصرح به هنا قوله لان
مفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر ظاهره انه لا بد في مفعولي جميع النواسخ
من صحة حمل الثاني على الاول ويرد عليه انه لا يصح الاخبار عن الطين بانه
ابريف

ابريق في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بانه صديق ولا عن الجاهل بانه
عالم ولا عن الدقيق بانه خبز وقد يقال بانه يصح الاخبار في هذه المذكورات
بضرب من التاويل والتجوز كان يرتكب مجاز الاول اي الطين آيل لان يكون ابريقا
والعدو قابل لان يؤول صديقا ونحو ذلك واما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار
فيه ولا بذلك التاويل فان قدر مضاف بان قيل زيد لقد درهم وجعل من مجاز
الحذف صح الاخبار مع انه لم يكن الخبر في الحقيقة هو لقد ودرهم مفعول اسم الفاعل
الذي وقع خبرا فخرج عن ان يكون خبرا فاتضح الفرق تتمة افعال الحواس
كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب ابو علي الى ان سمعت
دخلت على ما لا يسمع وهو الذوات تعدت لاثنين نحو سمعت زيدا ابتكلم فزيدا
مفعول اول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثاني ۳ قوله والمراد
به ظاهر كلامه ان الضمير عايد لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله كل ثان
الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن ان يجعل الضمير عايدا للتابع
من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع او منصوب او مجرور لان التعريف المذكور
تعريف لمطلق التابع والمعرف ايضا مطلق التابع فيساوي المعرف التعريف قوله
كل ثان اي لفظ ثان في الرتبة اعرب باعراب اي بجنس اعراب سابقه ونوعه
وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا ينتقل عنه الى الثاني وانما المعنى
ان المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الاعراب من رفع او نصب او جر وقوله
الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف السابق والمراد بالحاصل ما نطق
بعامله او لا سواء كان رفعا او نصبا او جرا والمراد بالمتجدد ما طرا على ما نطق
بعامله اولا قوله مخرج اي بقيد المتجدد قوله المتجدد بدخول الناسخ الباء
للسببية فان قلت قد يعرب الخبر باعراب المتجدد ايضا كما اذا كان الناسخ مما
ينصب الجزئين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر في هذه الصورة انه
اعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف الحاصل وهو بحاله التي
كان عليها قبل دخول الناسخ في زيد قائم والمتجدد فان قائما في ظننت زيدا
قائما اعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف التابع ويكون

۳ قوله والمراد به ظاهر ... وان دخلت على ما لا يسمع نحو ... لاحد كمون ... افعال الحواس ... كلام زيد ... يتكلم ... حال ... المفعول الثاني